

قراءة توحيدية في حديث افتراق الأمة

عامر الحافي*

الملخص

أمام العديد من القراءات التفريقية السائدة لحديث افتراق الأمة، التي تركز الفرق وتشتيع الفتنة والصراع بين أبناء أمة التوحيد، تظهر الحاجة الملحة لدراسة هذا الحديث دراسة توحيدية على ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، ومحاولة الخروج بقراءة معاصرة للعلاقة بين الفرق الإسلامية تعظم الجوامع وتبحث عن الكلمة سواء. فادعاء تفرد فرقة معينة من المسلمين بالنجاة وبهلاك أتباع الفرق الأخرى يوشك أن يكون ظاهرة عامة في تاريخ الفرق الإسلامية.

وأمام هذه الإشكالية يسعى هذا البحث إلى دراسة مرتبة الحديث والمعاني الأساسية لمتنه، وتناول الفرق الإسلامية المختلفة له، والمقصود بالأمة في نص الحديث، والدلالات الخاصة بعدد الفرق المذكور في الحديث، وإمكانية تعيين الفرقة الناجية، وخطورة القراءة التفريقية في دراسة الفرق الإسلامية، وأبرز ملامح القراءة التوحيدية في هذه الدراسة

الكلمات المفتاحية: الفرقة الناجية، القراءة التوحيدية، القراءة التفريقية.

Abstract

Unlike most of the prevailing readings of the "Hadith of sects of Muslim Ummah", which establishes a discord and conflict that disturbs the unity of Muslims, there is an urgent need to study this Hadith differently, to give a better understanding of the relationship between Muslim sects; an understanding that maximizes denominators and common word. The claim of uniqueness of a certain sect to be right and to consider others to be wrong and deserves hell, is about to be a general phenomenon in the history of Muslim sects.

This paper aims to explain the reliability of the Hadith and its meanings, the way in which the Hadith addresses the difference between the various Muslim groups, the indicators related to the number of groups, the possibility of identifying the right one, the dangers of the sectarian reading of the Hadith, and main features of a monotheistic reading of the study of Muslim sects.

Keywords: saved sect, sectarian reading, monotheistic reading,

* استاذ الأديان المساعد، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن. البريد الإلكتروني: alhafy30@yahoo.com.

تم تسلّم البحث بتاريخ ٢٠١٠/١/٥م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٦م.

مقدمة:

أمام العديد من أنماط الاختلافات الإنسانية، اتخذ الاختلاف الديني -على مرّ التاريخ- مكان الصدارة من حيث حدثه وآثاره السلبية العصبية. وقد انعكست هذه الحقيقة على صورة الدين، وجعلته يبدو وكأنه أقرب إلى عقيدة انفصالية، ونزعة صراعية تسهم في زيادة معاناة الإنسان وتقويض حياته الاجتماعية. وفي المقابل فإنّ حصر أسباب الاختلاف بين الناس بالأسباب الدينية قد أدّى إلى حجب الأنظار عن الأسباب السياسية والاقتصادية، التي لها النصيب الأوفر في الصراعات الإنسانية؛ مما أدى إلى تضليل كثير من أتباع الفرق عن معرفة الأسباب الموضوعية للاختلاف، وزاد من حدة الصراع بينهم.

وفي الوقت الذي أخذ فيه أتباع الفرق والمذاهب الدينية لدى أهل الكتاب بالتقارب، والبحث عن أسباب الوحدة والالتقاء، والمراجعة الشاملة وإعادة النظر في الصراعات والنزاعات، التي وقع فيها أسلافهم في القرون الوسطى، فإن العديد من المسلمين لا يزالون يبحثون عن أسوأ صيغة للعلاقة مع الفرق والمذاهب الإسلامية، وهذا ما يثير تساؤلات عميقة حول دور القيم والتصورات التوحيدية في حياة المسلمين، وكيف لهم أن يتمثلوا إقامة الكلمة السواء بين أهل القبلة الواحدة وأتباع ديانة التوحيد؟

على الرغم من الإشكالات العديدة التي تعترض صحة رواية حديث افتراق الأمة، إلا أن هذه الرواية غدت صيغة جاهزة لتسوية الصراعات والانقسامات بين المسلمين، ومحاولة كل فرقة توظيف الحديث وتوجيهه؛ لتأكيد تفرداها بالحق، والفوز بلقب الفرقة الناجية دون غيرها، وذلك من خلال الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية. تروم هذه الدراسة البحث في كتب الفرق الإسلامية المختلفة عن فهم تلك الفرق لهذا الحديث، وموقفهم منه؛ بغية الخروج بقراءة معاصرة للعلاقة بين الفرق الإسلامية تُعظّم الجوامع، وتبحث عن الكلمة السواء، بعيداً عن القراءات التفسيرية السائدة التي تركز الفرقة، وتشيع الفتنة والصراع بين أبناء الأمة الواحدة.

أولاً: حديث الافتراق رواية ومتناً

١. روايات الحديث في كتب أهل السنة:

عن أبي إسماعيل ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، فتهلك إحدى وسبعون وتخلص فرقة، قالوا يا رسول الله: مَنْ تلك الفرقة؟ قال: الجماعة الجماعة.^١

عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "افتقرت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة، وسبعون في النار. وافتقرت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة؛ فأحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة. والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمي على ثلاث وسبعين فرقة. واحدة في الجنة، وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة."^٢

عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: "ليأتين على أمي ما أتى على بني إسرائيل، حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم مَنْ أتى أمه علانية لكان في أمي من يصنع ذلك: وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة؛ وتفترق أمي على ثلاث وسبعين ملة؛ كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي."^٣

وقد روى الترمذي هذه الرواية وقال: "هذا حديث حسن غريب، مفسر لا نعرفه."^٤

ويمكن للنّاظر في روايات الحديث وما قاله علماء الحديث عن رواها أن يخلص إلى أن أقربها إلى الصحة هي رواية أبي هريرة، إلا أن في إسنادها محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وقد تكلم فيه يحيى بن معين، وضعّفه كلّ من: الجوزجاني، وابن أبي شيبة، وابن سعد، والسعدي.^٥

^١ ابن حنبل، أحمد، المسند، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ج ٣، ص ١٤٥.

^٢ ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، ج ٢، ص ١٣٢٢.

^٣ المباركفوري. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، مرجع سابق، ج ٧، ص ٣٩٩، ٤٠٠.

^٤ عزان، محمد يحيى سالم. حديث افتراق الأمة تحت المجهر، صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٣٢، ٣٣.

٢. حديث افتراق الأمة في كتب الفرق الإسلامية الأخرى:

إلى جانب كتب أهل السنة التي روت حديث اختلاف الأمة، فقد روي الحديث في كتب الفرق الإسلامية الأخرى، كالإباضية والإمامية الاثني عشرية والزيدية، ففي كتب الشيعة الإمامية رُوي "عن أبي عبد الله جعفر عن آبائه قال: سمعت علياً يقول لرأس اليهود: على كم افترقتم؟ فقال: على كذا وكذا فرقة، فقال علي: كذبت، ثم أقبل عليّ على الناس فقال: والله لو ثنيت لي الوسادة لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل القرآن بقرآنهم. افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ سبعون منها في النار وواحدة ناجية في الجنة، وهي التي اتبعت يوشع بن نون وصي موسى، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة؛ إحدى وسبعون فرقة في النار وواحدة في الجنة، وهي التي اتبعت شمعون وصي عيسى، وتفرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي التي اتبعت وصي محمد وضرب بيده على صدره، ثم قال: ثلاث عشرة فرقة من الثلاث والسبعين فرقة كلها تنتحل مودتي وحيي، واحدة منها في الجنة، وهم النمط الأوسط واثنتا عشرة في النار."^٥

وفي رواية ثانية "عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن اليهود تفرقوا من بعد موسى على إحدى وسبعين فرقة؛ منها فرقة في الجنة وسبعون فرقة في النار، وتفرقت النصارى بعد عيسى -عليه السلام- على اثنتين وسبعين فرقة؛ فرقة منها في الجنة وإحدى وسبعون في النار، وتفرقت هذه الأمة بعد نبيها -صلى الله عليه وآله- على ثلاث وسبعين فرقة؛ اثنتان وسبعون فرقة في النار وفرقة في الجنة، ومن الثلاث وسبعين فرقة ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا؛ اثنتا عشرة فرقة منها في النار وفرقة في الجنة، وستون فرقة من سائر الناس في النار."^٦

^٥ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن. الأمالي، المجلس الثامن عشر، إيران: مؤسسة البعثة، ط ١، ١٤١٤هـ، ص ٥٢٣-٥٢٤.

^٦ الكليني، محمد بن يعقوب. روضة الكافي، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط ٣، ١٣٨٧هـ، ص ١٢٨.

عن علي -عليه السلام- قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمة موسى افترقت بعده على إحدى وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، وسبعون في النار، وافترقت أمة عيسى بعده على اثنتين وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، وأحدى وسبعون في النار، وإن أمتي ستفترق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، واثنان وسبعون في النار."^٧

وروي عن علي -رضي الله عنه- أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية، والباقيون هالكون، والناجون الذين يتمسكون بولايتكم، ويقتبسون من علمكم، ولا يعملون برأيهم، فأولئك ما عليهم من سبيل."^٨ ويلاحظ أن عبارة "الناجون الذين يتمسكون بولايتكم" لم ترد في كتب أهل السنة، وهي أشبه ما تكون بزيادة تقابل ما جاء في بعض روايات أهل السنة التي تذكر أن الفرقة الناجية هم "الجماعة".

وفي كتب الإباضية، روى الربيع بين حبيب في مسنده عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهن إلى النار ما خلا واحدة ناجية، وكلهم يدعي تلك الواحدة."^٩

ويلاحظ أن عبارة "وكلهم يدعي تلك الواحدة" هي زيادة لا توجد في روايات أهل السنة. ولعلها زيادة توضيحية من أحد رواة الحديث، أراد منها ذكر واقع الحال، فأتباع الفرق جميعاً يدعون ذلك في القدام والحديث.

وفي شرح السالمي لهذا الحديث يقول تعليقاً على عبارة "ما خلا واحدة ناجية": "هذه الواحدة الناجية هي ما عليه أهل الدعوة، نفعا الله ببركاتهم، وأماننا على الوفاء بمذهبهم في القول والعمل."^{١٠}

^٧ القمي، عباس. سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، طهران: دار الأسوة للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٦هـ، ج٢، ص٣٥٩.

^٨ العاملي، الحر. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، إيران: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط١، ١٤١٢هـ، ج٢٧، ص٥٠.

^٩ السالمي، نور الدين. شرح الجامع الصحيح، سلطنة عمان، ١٩٩٣م، ج١، ص٤٤.

وجاء في تحديد عدد الفرق الثلاث والسبعين عند الإباضية: "عشرون منها في المرجئة، وأربع وعشرون في الشيعة، واثنان عشرة في المعتزلة، وسبع عشرة في المحكمة."^{١١}

وفي كتب الزيدية ذكر ابن المرتضى الحديث في كتابه (المنية والأمل في الملل والنحل)، على النحو الآتي: "في الأثر عنه أنه عليه السلام قال: افترت أمة أخي موسى على إحدى وسبعين فرقة، كلها هالكة إلا واحدة وهي الناجية، وافترت أمة أخي عيسى على اثنتين وسبعين فرقة، كلها هالكة إلا واحدة، وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها هلكى إلا فرقة واحدة."^{١٢}

٣. تحليل المتن ونقده:

المتأمل في روايات حديث افتراق الأمة يمكن له أن يخرج بالملاحظات الآتية:

أ. بعض الروايات اكتفت بذكر عدد الفرق دون الفرقة الناجية، مثل رواية أبي هريرة.

ب. روايات ذكرت عدد الفرق، وذكرت الفرقة الناجية دون أن تحددتها، مثل رواية أنس بن مالك.

ت. روايات ذكرت صفات الفرقة الناجية، مثل رواية عبد الله بن عمر التي رواها الترمذي، ورواية معاوية التي رواها أحمد وأبو داود، ورواية ابن ماجه عن عوف بن مالك.

ث. يلاحظ أن الرواية التي رواها معاوية قد أشارت إلى "الجماعة". ومفهوم الجماعة هو مفهوم سياسي بالدرجة الأولى، تبلور في عهد عثمان، كما جاء في رواية

^{١٠} المرجع السابق، ص ٤٩.

^{١١} ابن أبي ستة، محمد بن عمرو. حاشية الترتيب على الجامع الصحيح لمسند الربيع، تحقيق: محمد طلحي، قسنطينة- الجزائر: دار البعث، ١٩٩٤ ج ١، ص ٦٧.

^{١٢} ابن المرتضى، أحمد بن يحيى. المنية والأمل في الملل والنحل، تحقيق: محمد جواد مشكور، بيروت: دار الندى، ط ٢، ١٩٩٠م، ص ٨٦.

"أن عبد الله بن عمر دخل على عثمان حين حصاره فقال: يا أمير المؤمنين، مَع مَنْ تأمرني أن أكون إن غلب عليك هؤلاء؟ قال: عليك بلزوم الجماعة، قلت: فإن كانت الجماعة هي التي تغلب عليك؟ قال: بلزوم الجماعة حيث كانت." ^{١٣}

ج. لم يُخرِّج الإمام مالك والبخاري ومسلم والنسائي حديث الفرقة الناجية، وهذا يثير التساؤل عن سبب عدم روايتهم للحديث، ويدعم موقف من طعن في صحة الحديث!

ح. ومن الروايات الغريبة لحديث اختلاف الأمة الرواية التي يوردها العجلوني في كشفه والتي تقول "ستفترق أمتي على ثِيْفٍ وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة." ثم يوفق العجلوني بين هذه الرواية والروايات الشائعة التي جعلت النجاة في فرقة واحدة بقوله: "ولعل وجه التوفيق أن المراد بأهل الجنة في الرواية الثانية ولو مآلاً." ^{١٤}

ولعل هذه الرواية (كلها في الجنة إلا واحدة) تؤكد مدى اضطراب ألفاظ حديث اختلاف الأمة، وتباين دلالاته، وخضوعها لاعتبارات وأهواء مختلفة، وهي في النتيجة تدعم قول من طعن في الحديث وردّه.

ومن أبرز العلماء الذين رفضوا صحة حديث افتراق الأمة الإمام ابن حزم، الذي يقول: "ذكروا حديثنا عن رسول الله ﷺ أن القدرية والمرجئة محوس هذه الأمة،" وحديثاً آخر "تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة، كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة، قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟!" ^{١٥}

^{١٣} ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله. الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الزيني، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ج ١، ص ٣٣.

^{١٤} العجلوني، إسماعيل بن محمد. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص ١٥٠.

^{١٥} ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد. الفصل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج ٣، ص ١٣٨.

وإلى قريب من هذا يذهب شارح العقيدة الطحاوية، علي بن أبي العز الحنفي، في تعليقه على حديث افتراق الأمة وحديث القدرية مجوس هذه الأمة، فيقول: "تكلم أهل الحديث في صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة".^{١٦}

وقال محمد ابن الوزير: "إياك والاعتزاز بـ(كلها هالكة إلا واحدة)، فإنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة، لا يؤمن أن تكون من دسيسة الملاحدة".^{١٧}

وقال الشوكاني: "أما زيادة كونها في النار إلا واحدة فقد ضَعَفَهَا جماعة من المحدثين، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة".^{١٨}

كما ذهب عدد من العلماء المعاصرين إلى تضعيف الحديث، كما هو الحال مع الشيخ القرضاوي الذي استدلل بتضعيف ابن حزم ونقد ابن الوزير للحديث.^{١٩}

وهناك من ذهب إلى أن الحديث هو رواية مختلقة وموضوعة: "الحديث قد وضعته الفرق لمواجهة الفرق الأخرى؛ لتأكيد صحة مذهبها".^{٢٠} ثم يشير إلى أن أهل السنة هم الذين فعلوا ذلك! وعلل ادعاءه هذا بما جاء في بعض روايات هذا الحديث من تأكيد على التمسك بالجماعة.^{٢١}

ولو كان هذا الرأي صحيحاً؛ أي إن أهل السنة هم الذين وضعوا الحديث، لما رُوي الحديث في كتب الفرق الإسلامية الأخرى، ولما ادَّعى كلُّ منها أنه تلك الفرق الناجية.

^{١٦} ابن أبي العز الحنفي، علي بن علاء الدين. شرح العقيدة الطحاوية، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ، ط٤، ص٥٩٣.

^{١٧} ابن الوزير، محمد بن ابراهيم. العواصم والقواصم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٢م، ج١، ص١٨٦.

^{١٨} الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير، بيروت: دار الفكر، ج٢، ص٥٦.

^{١٩} القرضاوي، يوسف. فتاوى معاصرة، بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٣م، ج٣، ص٧٦.

^{٢٠} هذا قول عمر بن حمادي، وهو أستاذ بقسم التاريخ بكلية الآداب في منوبة، جامعة تونس الأولى. انظر: - ابن حمادي، عمر. "حديث افتراق الأمة إلى بضع وسنين فرقة"، مجلة كراسات تونس، كلية الآداب، تونس: ع١١٥-١١٦، ١٩٨١م، ص٢٨٧-٣٥٨.

^{٢١} المرجع السابق.

ويضاف إلى أوجه النقد السابقة بخصوص حديث افتراق الأمة النقاط الآتية:

- أنه يجعل الفرقة بين المسلمين كأنها قدر محتوم لا منجى منها ولا مهرب، وأنه لا أمل لهم في الوحدة أو التقارب؛ وهذا يترتب عليه زيادة التعصب وتفرق الأمة.^{٢٢}
 - أنه صنع حواجز نفسية بين المسلمين؛ إذ صار أتباع المذاهب يتعاملون فيما بينهم كأنهم ديانات مختلفة.^{٢٣}
 - جعل للفرق شرعية في تضليل بعضهم بعضاً، وأدى إلى هدر طاقات كثيرة في سبيل تشويه مخالفينهم.^{٢٤}
 - أنه يعكس التوظيف السياسي، ويعطي تسويغاً شرعياً لقمع الخصوم والخارجين عن الجماعة (السلطة).^{٢٥}
- ومما يضاف إلى نقد هذا الحديث، لا سيّما بما يتعلق بعدد الفرق اليهودية والنصرانية، أن العديد من الفرق الجديدة قد ظهرت في الديانتين اليهودية والمسيحية بعد بعثة النبي محمد ﷺ: كالمقرئين واليهودية الإصلاحية، واليهودية المحافظة والدونما في اليهودية، والبروتستانت والمورمون وغيرهم في المسيحية.
- إن المضمون الجوهرى لحديث افتراق الأمة (على افتراض صحته)، يجب أن يتمثل في التأكيد على الوحدة والتحذير من الافتراق والانحراف عن تعاليم الدين، وفي الحث على دراسة أسباب الاختلاف وفهمها على قاعدة السنن الاجتماعية، التي تظهر أن مشكلة الافتراق لا تقتصر على دين دون آخر، فهي تمسّ المسلمين كما تمسّ أتباع اليهودية والمسيحية وغيرهم من أتباع الأديان والنحل على مرّ التاريخ.

^{٢٢} عزان. حديث افتراق الأمة تحت المجهز، مرجع سابق، ص ٢٦.

^{٢٣} المرجع السابق، ص ٢٧.

^{٢٤} المرجع السابق، ص ٢٨.

^{٢٥} المرجع السابق، ص ٢٣.

ثانياً: المقصود بالأمة في حديث اختلاف الأمة

اختلف العلماء حول المقصود بالأمة في حديث الافتراق، فذهب بعضهم إلى أنها أمة الدعوة؛ أي الناس جميعاً الذين أرسل لهم النبي ﷺ، وذهب آخرون إلى أن المقصود بها أمة الاستجابة؛ أي مَنْ آمَنَ مِنَ النَّاسِ برسالته ﷺ.

القول الأول: إن المقصود بالأمة هو أمة الدعوة

وعلى ذلك فإن معنى "كلهم في النار" تذهب لمن لم يؤمن بالنبي محمد ﷺ، وتكون الفرقة الناجية هي كل مَنْ آمَنَ برسالة محمد ﷺ. ويستدل أنصار هذا الرأي بالأدلة الآتية:

١. الأصل في استعمال كلمة الأمة هو العموم، ولا يصرف اللفظ إلى الخصوص إلا بدليل.^{٢٦}

٢. أمة كل نبي هم من أرسل إليهم، كما هو الحال مع أمة نوح: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ (نوح: ١) وأمة موسى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنْقُورُ لِمَ تَقُولُونَ لِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ (الصف: ٥) وأمة صالح: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ (الأعراف: ٧٣) وأمة هود: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ (الأعراف: ٦٥) فامة كل نبي هم القوم الذين أرسل إليهم، والنبي محمد ﷺ قد أرسل إلى الناس كافة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ: ٢٨) لذلك فأمرته ﷺ وقومه هم الناس جميعاً.

٣. استعمل القرآن لفظ الأمة بمعنى أمة الدعوة، كما هو الحال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَآ كُلًّا مَّا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ (المؤمنون: ٤٤).

ويعترض على هذا القول بأنه لو كان المقصود بالأمة في الحديث هو أمة الدعوة فما جدوى ذكر اليهود والنصارى بشكل منفرد ومنفصل؟ كما أن المقصود بالأمة غير

^{٢٦} المسير، محمد. مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، القاهرة: مكتبة نهضة، ص ٤٨.

المقصود بالقوم، فالمقصود بـ"الأمة" هم الأتباع الذين آمنوا بالنبى ورسالته، أما "القوم" فهم مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ، سواءَ مَنْ آمَنَ بِهِ أَوْ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

القول الثاني: أن المقصود بالأمة أمة الإجابة

يذهب الصنعاني إلى أن المقصود بالأمة في حديث افتراق الأمة هو أمة الإجابة لا الدعوة للأسباب الآتية:

- لأن لفظ أمّتي حيث جاء في كلامه ﷺ لا يراد به إلا أمة الإجابة غالباً، كحديث: "أمّتي أمة مرحومة"، وحديث "لا تزال طائفة من أمّتي"، وغير ذلك من الأحاديث.^{٢٧}

- قوله "ستفترق" بالسين الدالة على أن ذلك أمر مستقبل،^{٢٨} ويقصد الصنعاني هنا أن الأمة لو كانت أمة الدعوة لكان الافتراق حاصلًا في زمن النبي وقبلة، وليس بعده.

- أنه قرّهم بطائفتي اليهود والنصارى؛ وكون المفترقين منهما هما طائفتا الإجابة لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (البينة: ٤).

- ما جاء في حديث النبي ﷺ: "والذي نفسي بيده لتركبن سنن من قبلكم"،^{٢٩} وهذا خطاب لأمة الإجابة قطعاً.^{٣٠}

ويستدل أنصار هذا الرأي، وهم جمهور العلماء، بأن هذا هو ظاهر استعمال لفظة "أمّتي"، كما أن أكثر ما ورد في الحديث على هذا الأسلوب أريد به أهل القبلة.^{٣١}

^{٢٧} الصنعاني، محمد بن إسماعيل. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، تحقيق: سعد بن عبد الله السعدان، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٥هـ، ص ٥٦.

^{٢٨} المرجع السابق، ص ٦٤.

^{٢٩} الترمذي. الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد ثامر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج ٤ ص ٤٧٤.

^{٣٠} الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص ٦٥، ٦٦.

^{٣١} المسير. مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٦.

أمة الاستجابة هي أمة الوحدة لا أمة الفرقة، وعلى ذلك فإن مَنْ زعم الإيمان برسالة محمد ﷺ وهو يعيش الفرقة في الدين، فإنه مدعو إلى مراجعة فهمه لديانة التوحيد.

ثالثاً: عدد الفرقة ودلالاته في الحديث

اختلف العلماء في مفهوم العدد في حديث افتراق الأمة إلى قولين:

القول الأول: أن المقصود به كثرة طرق الهلاك

ذهب عدد من العلماء إلى أن المقصود بالعدد المذكور في حديث افتراق الأمة هو كثرة الفرق التي ستظهر بين أتباع هذه الأمة، ومن الذين قالوا بهذا الحاكم الجشمي الذي ذهب إلى أن المراد بالعدد ليس الحصر، وإنما المراد ستفترق أمتي فرقاً كثيرة، وللعرب عادات في ذكر السبعين والألف إذا أرادوا التعبير عن الكثرة.^{٣٢}

وقال الزمخشري عند تفسيره الآية ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠): "والذي يفهم من ذكر هذا العدد كثرة الاستغفار."^{٣٣}

وجاء في شرح النووي لصحيح مسلم في سياق شرحه لحديث "الإيمان بضع وسبعون شعبة": ذكر ابن أبي حاتم أن رواية من روى "بضع وسبعون شعبة" أيضاً صحيحة، فإن العرب قد تذكر للشيء عدداً ولا تريد نفي ما سواه.^{٣٤}

وذهب الصنعاني إلى أن المقصود بالعدد ليس ذات العدد أو كثرة الهالكين: "ليس ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها."^{٣٥}

^{٣٢} الجشمي، الحاكم. جلاء الأبصار (المجلس الرابع عشر) مخطوط، نقلاً عن:

- عزان. حديث افتراق الأمة تحت المجهر، مرجع سابق، ص ٩٠.

^{٣٣} الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. الكشاف، بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٩٨٣م، ج ٢، ص ٢٠٤.

^{٣٤} مسلم، أبو الحسين. صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٧٢م، ج ٢، ص ٥.

^{٣٥} الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص ٦٧.

القول الثاني: أن العدد مقصود بذاته

اختلف أنصار هذا القول في تسويغ تباين عدد الفرق في الواقع مع العدد الوارد في ظاهر الحديث، فذهب قوم منهم إلى أن هذا العدد من الفرق هم الأكثر خطراً والأعظم شراً. ولا يخفى على دارس الفرق الإسلامية ما وقع فيه جل كُتّاب الفرق من التكلف في محاولة إحصائهم لعدد الفرق الواردة في الحديث، كما أنهم حصروا عدد الفرق بتلك التي ظهرت حتى زمانهم، وكأن الزمان قد توقف ولم تعد هناك فرق أخرى يمكن أن تظهر فيما يستقبل من الزمان! فالبغدادى حاول في سياق دراسته للفرق الإسلامية أن يلتزم بالعدد الوارد في حديث افتراق الأمة، وهو ثلاث وسبعون فرقة،^{٣٦} لكنه عندما لم يتمكن من التوفيق بين العدد المذكور والأسماء الكثيرة للفرق الإسلامية، أخذ يخرج بعض الفرق من دائرة الإسلام، مثل ما قاله بشأن الباطنية: "ليست الباطنية من فرق ملة الإسلام، بل هي من فرق المجوس"، وكذا قال بشأن المغيرية، والجناحية، والبيانية، والمنصورية، والخطابية والحلولية من غلاة الشيعة، واليزيدية، والميمونية من غلاة الخوارج.^{٣٧}

وأما الشهرستاني فقد أرجع أصول الفرق إلى أربع فرق وهي: القدرية، والصفاتية، والخوارج، والشيعة. ثم ذكر فروع كل من هذه الفرق الأصلية وأوصلها إلى ثلاث وسبعين فرقة.^{٣٨}

في حين حصر ابن الجوزي أصول الفرق الإسلامية في ستة، وهي: الحرورية، والقدرية، والجهمية، والمرجئة، والرافضة، والجبرية. ثم ذهب إلى أن كل فرقة من هذه الستة قد انقسمت إلى اثنتي عشرة فرقة،^{٣٩} وعلى ذلك يكون المجموع اثنتين وسبعين فرقة ضالة، وتظل الفرقة الناجية، وهي عنده أهل السنة والجماعة.^{٤٠}

^{٣٦} البغدادى، عبد القاهر. الفرق بين الفرق، بيروت: دار الآفاق، ١٩٧٧م، ص ٨.

^{٣٧} المرجع السابق، ص ١٦.

^{٣٨} الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. موسوعة الملل والنحل، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، ط ١، ١٩٨١م، ص ٣.

^{٣٩} لاحظ هنا العدد اثني عشر ودلالاته الدينية، فقد أشار القرآن إليه في عدة مواضع كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة ٣٦)، وقوله: ﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ٦٠) وهو عدد أسباط بني إسرائيل !!

^{٤٠} ابن الجوزي، عبد الرحمن. تلبيس إبليس، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م، ص ٢٨.

وما ذهب إليه بعض العلماء من تعيين هذه الفرق يتنافى مع العدد الكبير للفرق الإسلامية الذي يتجاوز العدد المذكور في الحديث أضعافاً كثيرة، فالشيعة وحدهم عند المقرئ قد بلغ عددهم ثلاثمائة فرقة،^{٤١} كما يتنافى العدد المحدود مع الواقع التاريخي الذي ما تزال تظهر فيه فرق جديدة لم تكن في زمن البغدادي أو الشهرستاني. فلو حُمل العدد على أصول الفرق فهي دون الثلاث والسبعين، ولو حُمل على تشعبات تلك الفرق وفروعها لتجاوز ذلك العدد!

وقد ذهب الإمام الشاطبي إلى عدم تعيين الفرق التي اختلفت إليها الأمة، وعلّل ذلك بعدة أسباب كما في قوله: "فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى أوصافهم ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجى".^{٤٢}

ويذكر سبباً آخر لعدم تحديد الفرق الهالكة؛ إذ "عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم؛ ليكون سترًا على الأمة".^{٤٣} كما يرى الشاطبي أن تعيين الفرق "مثير للشر وإلقاء العداوة والبغضاء".^{٤٤}

ولا شك في أن عدم التعيين الذي ذهب إليه الشاطبي يؤيد قول القائلين بعدم الدلالة الحرفية لعدد الفرق المشار إليه في الحديث، ويعالج الاضطراب والاختلاف الذي وقع بين كتاب الفرق في تحديد هوية هذه الفرق.

كما يمكن الاستدلال على صحة الرأي الأول، في أن العدد الوارد في الحديث ليس المراد به الحصر؛ إذ استعملت بعض النصوص الشرعية العدد "سبعين" استعمالاً مجازياً لا حرفياً، كما في قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُكُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُكُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠) وكذلك الحال في العدد "سبعة" قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ

^{٤١} المقرئ، تقي الدين أحمد. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت: دار صادر، ج ٢، ص ٣٥٢.

^{٤٢} الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. الاعتصام، تحقيق: سليم الهلالي، الخبر - السعودية: دار ابن عفان، ط ٢،

١٩٩٣م، ج ٢، ص ٧٢٤.

^{٤٣} المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٢٤.

^{٤٤} المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٣١.

عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿﴾ (لقمان: ٢٧) فسواء كانت الأبحر سبعة أو سبعين أو غير ذلك،^{٤٥} فما كان لكلمات الله أن تنفذ.

رابعاً: المقصود بقوله (كلها في النار)

يذهب بعض الباحثين إلى أن عبارة (كلها في النار) لا تستلزم كفر تلك الفرق؛ لأن دخول المسلم النار ليس دخولاً أبدياً.^{٤٦} فالفرق الإسلامية التي لم تخرج عن أصول الدين (أركان الإيمان) لا يمكن إخراجها من الإسلام وتكفيرها، لا سيما أن "من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يُكفِّرون أحداً بذنب، فكذا لا يُكفِّرون أحداً ببدعة."^{٤٧}

يقول الإمام الصنعاني في شرح حديث افتراق الأمة: "إن الحديث استشكل من جهتين: الجهة الأولى: ما فيه من الحكم على الأكثر بالهلاك والكُون بالنار، وذلك ينافي الأحاديث الواردة في الأمة بأنها أمة مرحومة: "أمّتي كالغيث لا يدرى أيها خير أولها أم آخرها،" وقوله: "الخير في أمّتي إلى يوم القيامة."^{٤٨}

ويضاف إلى ما ذكره الصنعاني ما رواه مسلم عن عبد الله، قال: "قال لنا رسول الله: أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قال: فكبرنا، ثم قال: أما ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قال: فكبرنا، ثم قال: إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة."^{٤٩}

فكيف يرجو النبي أن تكون أمته نصف أهل الجنة إذا لم تنج من أمته إلا فرقة واحدة؟! يقول ابن تيمية: "فمن كفر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الصحابة

^{٤٥} المسير. مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٧.

^{٤٦} هذا قول أهل السنة، أما المعتزلة فقد ذهبوا في أصلهم الثالث (الوعد والوعيد) إلى أن من يدخل النار لا يخرج له منها. انظر:

- الدوري، قحطان. العقيدة الإسلامية ومذاهبها، عمان: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ١١٦، ١١٧.

^{٤٧} ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزائر، جدة: دار الوفاء، ط ٣، ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٣٤٥، ٣٥٨.

^{٤٨} الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص ٥٣.

^{٤٩} مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٧٥.

والتابعين لهم بإحسان،... وليس قوله: "ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة" بأعظم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ ظُلْمًا إِنَّمَا يَكُونُ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (النساء: ١٠) وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا قَسُوفٌ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (النساء: ٣٠) وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار، ومع هذا فلا نشهد لمعين بالنار لإمكان أنه تاب، أو كانت له حسنات محت سيئاته، أو كفر الله عنه بمصائب أو غير ذلك.^{٥٠}

وقال الذهبي: "وإذا قال المسلم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ (الحشر ١٠) قصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله فخالف السنة، أو أذنب ذنباً، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان، فيدخل في العموم، وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفاراً، بل فيهم ضلال وذنوب يستحقون به الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين. والنبي لم يخرجهم من الإسلام بل جعلهم من أمته."^{٥١}

وانظر كلام ابن القيم -رحمه الله- في غلاة الصوفية و"شطحاتهم" وعدم تكفيرهم، بل نراه يعتذر لمن وقع له ذلك منهم بأنه ناتج عن "ضعف تمييزه، وقوة سلطان المحبة، واستيلاء المحبوب على قلبه بحيث يغيب عن ملاحظة ما سواه، وفي مثل هذه الحال يقول: سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله، ونحو هذا من الشطحات التي نهايتها أن يغفر له ويعذر لسكره وعدم تمييزه في تلك الحال."^{٥٢}

كما ينبغي أن لا نحكم على أتباع كل فرقة من فرق المسلمين بحكم واحد: فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، وهذا التقسيم يجري على جميع أتباع الملل والنحل، وهو منهج قرآني واضح: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا

^{٥٠} ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ، ج٥، ص١٦٩.

^{٥١} الذهبي، محمد بن أحمد. المنتقى من منهاج الاعتدال، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرياض: دار عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٩هـ، ص٣٣٤.

^{٥٢} ابن القيم، محمد بن أبي بكر. طريق المهجرتين وباب السعادتين، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٦، ١٩٨٤م، ص٢٥، ٢٦.

فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ
الْكَبِيرُ ﴿٣٣﴾ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴿٣٢﴾ (فاطر: ٣٢-٣٣)

وَيُفَصِّلُ ابن تيمية الحكم في بعض أتباع الفرق الإسلامية الذين يقولون ما يوجب التكفير، فيقول: "كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر، والميسر، ونكاح ذوات المحارم"^{٥٣} فلا يشملهم بحكم واحد، بل يشير إلى أنه قد يكون (القائل بذلك) لم يبلغه الخطاب، أو من هو حديث عهد بالإسلام.^{٥٤}

ويستدل ابن تيمية على تفريقه بين أتباع الفرق الكبرى المعروفة في التاريخ الإسلامي بقوله: "وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض"، كما قال رسول الله ﷺ: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان."^{٥٥} وقوله ﷺ: "من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة."^{٥٦} ويدخل في هذا المعنى قول رسول الله ﷺ: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده."^{٥٧} وقوله ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض."^{٥٨} وقوله ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقتله كفر."^{٥٩} وقوله ﷺ: "أبما امرئ مسلم قال: لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما."^{٦٠}

وروى مسلم بإسناده أن النبي ﷺ قال: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من خير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من خير ما يزن ذرة."^{٦١}

^{٥٣} ابن تيمية. منهاج السنة النبوية، مرجع سابق، ج ٥، ص ٤٩.

^{٥٤} المرجع السابق.

^{٥٥} ابن تيمية. الفتاوى، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٥٥.

^{٥٦} مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٣.

^{٥٧} البخاري، الصحيح، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٨، ج ١، ص ٦.

^{٥٨} مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٥.

^{٥٩} المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٤.

^{٦٠} المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٩.

^{٦١} المرجع السابق، ج ١، ص ٥٩، ٦٠.

ويوفق الإمام الصنعاني بين الحكم على الفرق الإسلامية بالهلاك والكون بالنار وكونها أمة مرحومة بقوله: "الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار، حكم عليها باعتبار ظاهر أعمالها، ولا ينافي ذلك كونها مرحومة باعتبار آخر، من رحمة الله بها، وشفاعة نبيها، وشفاعة صالحها." ^{٦٢}

ولذلك ينبغي التفريق بين نوعين من الهلاك:

- الهلاك المطلق: وهو الذي لا رجاء لصاحبه بالخروج من العذاب يوم القيامة.
- الهلاك المؤقت: وهو الذي يعذب صاحبه إلى أجل معلوم، ثم يدخله الله في رحمته وجنته.

من هنا فإن معظم أتباع الفرق الإسلامية تنالهم النجاة بالمآل بعد أن يستوفوا حسابهم عند الله.

إن عموم علماء أهل السنة يلتزمون العذر لما جرى من افتراق واقتتال بين الصحابة، ولا يقولون بكفر أحد منهم، وبناء على ذلك فإنه من باب أولى أن لا نكفر من أساء إلى بعضهم لاعتقاده بمخالفته الحق، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه.

وفي هذا السياق يقول ابن تيمية: "وأما علي؛ فأبغضه وسبه أو كفره الخوارج وكثير من بني أمية وشيعتهم الذين قاتلوه وسبوه. فالخوارج تكفر عثمان وعلياً وسائر أهل الجماعة. وأما شيعة علي الذين شايعوه بعد التحكيم، وشيعة معاوية التي شايعته بعد التحكيم؛ فكان بينهما من التقاتل، وتلاعن بعضهم وتكافر بعضهم ما كان." ^{٦٣}

وهناك من يذهب إلى التفريق بين تكفير عوام أتباع الفرق الأخرى وتكفير علمائهم، فيقصر التكفير على علمائهم، وهذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه، بل يُعترض عليه من وجوه، أهمها:

^{٦٢} الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص ٦٨، ٦٩.

^{٦٣} ابن تيمية. الفتاوى، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٣٦.

١. أنه يتعارض مع ما جاء من النصوص التي تشير إلى أن المجتهد مأجور، حتى وإن أخطأ. فالشاطبي يشير إلى عدم ذم كل مخالفة لظواهر بعض ما جاء في القرآن والسنة على إطلاقه، فهناك أسباب علمية لبعض ما يقع من هذا الاختلاف، فهو يقول: "مخالفة هذه الأصول (القرآن والسنة) على قسمين، أحدهما: أن يخالف أصلاً مخالفة ظاهرة من استمساك بأصل آخر... والثاني: أن يخالف الأصل بنوع من التأويل هو فيه مخطئ".^{٦٤}

٢. أن اتهام دين علماء الفرق المخالفة وقبح نواياهم يؤدي إلى زيادة التعصب والعداء من قبل عامة أتباع ذلك المذهب، أكثر مما يدفعهم إلى فهم المذاهب المخالفة.

٣. الإساءة إلى علماء الفرق المخالفة ورميهم بالانحراف والزندقة والتندر بهم، يجعلنا نغفل عن دراسة الأسباب الموضوعية لظهور الفرق، نحو: قضية المحكم والمتشابه، والاجتهاد في قضايا الاعتقاد، ومعايير التصحيح والتضعيف، وغير ذلك من الأسباب الداخلية للاختلاف.

خامساً: المقصود بالفرقة الناجية

تعدُّ مسألة تعيين الفرقة الناجية من أكثر المسائل التي شغلت -وما تزال تشغل- الكتاب والباحثين، وهي مسألة يعترضها كثير من الصعوبة والغموض، يقول الإمام الشاطبي: "لا تكاد تجد في الشريعة مسألة يختلف العلماء فيها على بضع وسبعين قولاً إلا هذه المسألة، فتحرير النظر حتى تتضح الفرقة الناجية التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه من أغمض المسائل".^{٦٥}

كما أنه ما من فرقة من الفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام إلا وتدَّعي أنها هي الفرقة الناجية، على الرغم من تنبيه القرآن على خطورة ما وقعت به الأمم السابقة من ادعاء الحق المطلق دون الناس: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتْ

^{٦٤} الشاطبي. الاعتصام، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٩٧.

^{٦٥} المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠١.

الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ^{٦٦} فَأَلَّلهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾ (البقرة: ١١٣) ولذلك فإن المتمعن بمعاني هذه الآية يدرك أن كل من اقتصرت معرفته على ادعاء الحق والنجاة لذاته، ونفي إمكانية النجاة عن غيره، فقد وقع بما وقع به أهل الكتاب من قبل.

١. تعيين اسم الفرقة الناجية:

مسألة تعيين الفرقة الناجية من المسائل التي تحتل الظن والاجتهاد، حتى وإن ادعى أتباع كل فرقة أنهم الناجون دون غيرهم: "التعيين للفرقة الناجية بالنسبة إليه اجتهادي لا ينقطع الخلاف فيه، وإن ادعى فيه القطع دون الظن، فهو نظري لا ضروري".^{٦٦}

فالأمر الأول بالنسبة للإمام الشاطبي -رحمه الله- في مسألة تعيين الفرقة الناجية هو "السؤال عن أعمال الفرقة الناجية، لا عن نفس الفرقة؛ لأن التعريف فيها من حيث هي لا فائدة فيه إلا من جهة أعمالها التي نجت بها، فالمقدم في الاعتبار هو العمل لا العامل".^{٦٧}

ويستدل الشاطبي على أولوية السكوت عن تعيين النجاة بفرقة بعينها بحديث عمر ابن أبي مرة، الذي يقول فيه: "كان حذيفة بالمدائن فكان يذكر أشياء قالها رسول الله ﷺ لأناس من أصحابه في الغضب، فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة، فيأتون سلمان، فيذكرون له قول حذيفة، فيقول سلمان: حذيفة أعلم بما يقول، فيرجعون إلى حذيفة، فيقولون له: قد ذكرنا قولك لسلمان، فما صدقك ولا كذبتك: فأتى حذيفة سلمان وهو في مبقلة فقال: يا سلمان، ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله ﷺ؟ فقال: إن رسول الله ﷺ يغضب فيقول لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الرضا لناس من أصحابه، أما تنتهي حتى تورث رجالاً حباً رجال، ورجالاً بغض رجال، وحتى توقع اختلافاً وفرقة؟! ولقد علمت أن رسول الله ﷺ خطب فقال: أيما رجل من أمي سببته سبة أو لعنته في غضبي فإنما أنا من ولد آدم، أغضب كما

^{٦٦} المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠٣.

^{٦٧} المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٩٩-٨٠٠.

يغضبون، وإنما بعثني رحمة للعالمين فأجعلها عليهم صلاة يوم القيامة. فو الله لتنتهين أو لأكتبن إلى عمر.^{٦٨}

وفي هذا المعنى يقول ابن القيم في مدارج السالكين في حديثه عن علامات العبودية: "لم يشتهروا باسم يعرفون به عند الناس من الأسماء التي صارت أعلاماً لأهل الطريق، وأيضاً لم يتقيدوا بعمل واحد يجري عليهم اسمه، فيعرفون به دون غيره من الأعمال، فإن هذا آفة العبودية، وهي عبودية مقيدة، وأما العبودية المطلقة فلا يعرف صاحبها باسم معين من معاني أسمائها، فإنه يجيب لداعيها على اختلاف أنواعها، فله مع كل أهل عبودية نصيب يضرب معهم بسهم، فلا يتقيد برسم ولا إشارة ولا اسم ولا بزي ولا طريق وضعي اصطلاحى".^{٦٩}

ومؤدى هذا الكلام أنه ينحو من كل فرقة من كان متمسكاً بحقيقة ما جاءه من الحق، ويسعى إلى الخير والصالح مهما كان اسم فرقته.

ويقول الإمام الصنعاني عن الفرقة الناجية: "وهم متبعو الرسول قولياً وفعلياً من أي فرقة كانت،^{٧٠} وهم "صالحو كل فرقة".^{٧١}

وانتقد الأفغاني الفهم الخاطئ الذي يحصر "الفرقة الناجية" في مذهب واحد دون سواه، وذهب إلى أن للنجاة جملة من الشرائط، وهي: الألوهية، والنبوة، والمعاد. وإذا توفرت هذه الشروط في فرقة كانت من الفرقة الناجية "فما اتفق فيما جاء في لسان الشرع صريحاً من الأمور الثلاثة المتقدمة (وهي الألوهية والنبوة والمعاد) فقد صار ناجياً، وأنه يجب طرح البراهين بين أيدي النظر، وأخذ المقبول منها وتزييف المنكر، بعد اتفاق الكل في ذلك، وحينئذٍ فقد وقع الصلح بين الكل".^{٧٢}

^{٦٨} المرجع السابق، ص ٧٢٥، ٧٢٦. والحديث رواه أبو داود في سننه. انظر:

- أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبو داود، بيروت: دار الجنان، ط ١، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٦٢٦.

^{٦٩} ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. مدارج السالكين بين منازل السائرين بين إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق:

محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٣م، ج ٣، ص ١٧٤.

^{٧٠} الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص ٩٢، ٩٣.

^{٧١} المرجع السابق، ص ٩٣، ٩٤.

^{٧٢} الأفغاني، جمال الدين. الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، ط ٢، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٢٢٠.

وهناك من المفكرين المعاصرين من نادى بتغيير مصطلح الفرقة الناجية؛ وذلك لأنه "يقتضي أن يكون غيرها من الفرق هالكة، ولو كان موافقاً لها في منهجها ومعتقداتها وأصولها ما دام لا يحمل نفس الاسم الذي تحمله، ولا يجتمع حول الراية التي تجتمع حولها، وهو على كل حال قصر للشيء على بعض أفرادها... فالعدل والإنصاف يقتضي أن لا تكون (الفرقة الناجية) أشخاصاً محددة فحسب، بل خصائص وسمات يبنى عليها منهج يتبع، وطريق يسلك، وأصول يلتزم بها." ^{٧٣} "ولو أنصفوا لعلموا أن (الفرقة الناجية) هي منهج ومشروع، وصفات، وخصائص، وليست اسماً ينتحل، ولا دعوى تُدعى." ^{٧٤}

الفرقة الناجية هي مَنْ كان مِنَ المسلمين ملتزماً بالمضي على خط رسول الله، وأن الفرق الهالكة هي المتمردة على شرع الله، المتعمدة لمخالفة رسول الله. ^{٧٥} وأهل الفرقة الناجية هم كل من يتمسك بكتاب الله وهدى نبيه، وهم أبعد الناس عن الفرقة والاختلاف، وأقربهم إلى الوحدة والألفة، وهم أرف الناس بالمخالف، وأحرصهم على هدايته، ولا يُكفرون أحداً من أهل القبلة، أعمالهم تصدق أقوالهم، وهم أهل الإصلاح والتوحيد. وبناء عليه فإن تحديد الفرقة الناجية بفرقة واحدة بعينها يؤدي بنا إلى زيادة حدة الفرقة والعداء بين المسلمين؛ لأن من يقصر النجاة على نفسه، والهلاك على غيره، لن يكون مؤهلاً للاعتراف بشرعية الآخر والقبول به، ناهيك عن محبته أو احترامه.

٢. عموم النجاة لأمة محمد ﷺ:

إن معظم الفرق الإسلامية -على الرغم من أخطائها- لا تخرج عن أمة محمد ﷺ، وهذا يدل عليه قوله ﷺ: (تفترق أمتي)، ويؤكد الشاطبي هذا المعنى بقوله: "وظاهر الحديث يقتضي أن ذلك الافتراق إنما هو مع كونهم من الأمة." ^{٧٦} كما يقدم احتمالاً

^{٧٣} العودة، سلمان. صفة الغرباء، سلسلة رسائل الغرباء، صنعاء: مركز الصديق العلمي، ط ٤، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ١١٩.

^{٧٤} المرجع السابق، ص ١٢٣.

^{٧٥} عزان. حديث افتراق الأمة تحت المجهر، مرجع سابق، ص ٥٤.

^{٧٦} الشاطبي. الاعتصام، مرجع سابق، ص ٧١٤.

آخر لسبب نسبة الفرق إلى الأمة بقوله: "وذلك أن كل فرقة تدّعي الشريعة، وأنّها على صوابها... لأنّها تدعي أن ما ذهبت إليه هو الصراط المستقيم دون غيره، وبذلك يخالفون من خرج عن الإسلام."^{٧٧}

يقول الإمام الهادي (أحد أئمة الزيدية): "وأن قد حرم الله على المسلمين أن يزكوا أنفسهم، وأن قد أوجب عليهم أن ينسبوا جميع المسلمين إلى الإيمان والإسلام."^{٧٨} فالأصل في جميع أمة محمد هو النجاة إلا من تعمّد منهم الخروج عنها، أو الإنكار لمعلوم من الدين بالضرورة، أو أبي طاعة الله ورسوله.

وقد وقع كثير من كتاب الفرق والعقائد في قصر النجاة على أتباع مذهبهم، ورمي من دونهم من الفرق بالكفر والهلاك. والصواب أن الحكم بالنجاة والهلاك هو لله وحده، والنجاة لا تقتصر على أتباع فرقة بعينها وإنما هي لكل من آمن بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر، وعمل صالحاً ولم ينكر معلوماً من الدين بالضرورة، فالانتساب إلى فرقة ما - مهما كان اسمها - لا يضمن للإنسان النجاة، وهذا مما يشهد له ظاهر القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (النساء: ١٢٣)

إن أتباع الفرق الإسلامية عموماً لا يبحثون عن الضلال، وأتباع الباطل، والتماس سبل الهلاك، بل غايتهم اتباع فرقهم ومذاهبهم بحثاً عن السعادة والخير والرحمة، وهم يتبعون ما يعتقدونه صحيحاً، وعلى قدر ما بلغهم من المعرفة ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ (النجم: ٣٠).

إن السبيل إلى الله ليس ضيقاً، أو مقصوراً على فئة محدودة تعادي الخلق ولا ترى فيهم غير الباطل والضلال، فالطريق إلى الله يبدأ بحب الخير للناس، والتواضع أمام الحقائق الكبرى التي لا يخلو الحديث عنها من الصعوبة والاختلاف، وبحسب كل عاقل أن يتذكر عندما يعجز عن إيجاد الحلول الواقعية للفرقة والتنازع بين المسلمين، ما قاله

^{٧٧} المرجع السابق، ص ٧١٤، ٧١٥.

^{٧٨} عزان. حديث افتراق الأمة تحت المجهر، مرجع سابق، ص ١٠١.

الله تعالى بعد أن ذكر الأديان المتعددة: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (البقرة: ١١٣).

إن ادعاء النجاة لفئة من الناس دون غيرهم يتنافى مع العدالة الإلهية والابتلاء المتكافئ لعموم الخلق ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧-٨).

أما القول بأن معصية الفرقة الناجية مغفورة فقولٌ بعيد عن الصواب؛^{٧٩} لأنه يتعارض مع الآيات والأحاديث الدالة على خلافه، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (المائدة: ١٨) وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يَحْذَلُهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَإِنَّا لَا نَصِّرُهُ الْإِسْلَامَ﴾ (١٣٣) ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (النساء: ١٢٣-١٢٤).

إن إقصاء الفرق المخالفة عن الدين إنما يعكس في أحد جوانبه النزعة الانعزالية والإقصائية، التي تزداد حدة مع قلة المعرفة الموضوعية بالفرق المخالفة. وماذا على هذه الفرقة أو تلك لو نجح معهم غيرهم، فرحمة الله قد وسعت كل شيء، ولا ينبغي لأحد أن يقصرها على فئة من الناس، أو يقسمها كما يشاء: ﴿أَهْرَاقِسُمُونَ رَحِمْتُ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف: ٣٢) فالمسلم لا يضمن لنفسه الجنة والنجاة عندما يقضي على غيره بالهلاك، وإنما يستحق المسلم النجاة عندما يجب لأخيه ما يجب لنفسه، ويتمنى له الصلاح والنجاة، فالارتقاء إلى مستوى دفع السيئة بالحسنة، ومخالقة الناس بخُلُقٍ حَسَنٍ، هو الذي يعطي لمشروع التقريب بين الفرق الإسلامية أساسه الأخلاقي وروحه التوحيدية.

^{٧٩} المسير. مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

٣. النجاة ووحدة الحق:

يذهب الشهرستاني إلى أن: "كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من أصول الدين"،^{٨٠} ثم يقول في موضع آخر عن تلك الأصول: "هي كل معقول، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال"،^{٨١} فهذا يدل على أن تعين الحق بين الفرق الإسلامية هو خاضع للنظر والاستدلال.

إن الدارس لآراء معظم الفرق الإسلامية ومعتقداتها يجد أن جلّ المواضع التي وقع فيها الاختلاف تنطوي تحت ما يمكن تسميته بالاختلاف الممكن. فالإمامة والقضاء والقدر والصفات الإلهية وغيرها من القضايا التي اختلف فيها أتباع الفرق الإسلامية، هي من القضايا التي يمكن أن تتباين في فهمها العقول، لا سيما أن النصوص قد جاءت حمالة أوجه في معظمها.

وليس كل مخالف مناقض بالضرورة، يقول الراغب الأصفهاني: "ليس كل مختلفين ضدين".^{٨٢} فالأصل في الاختلاف هو التنوع لا التناقض؛ إذ إن الاختلاف مغروس في طبيعة الممكنات ما دامت لا تنفك عن التغير والتطور، وما دام الإنسان ناقصاً ومأموراً بالنظر والاستزادة من العلم. إن الاختلاف الذي ينطوي على تناقض جوهري بين المختلفين هو الاختلاف المعضل الذي يشق وحدة الأمة، ويضعف قوتها، ويهدّد رسالتها. والملاحظ أن مساحة هذا النوع من الاختلاف تتسع كلما غابت روح الوحدة والتراحم بين أبناء الأمة وضعف إحساسها برسالتها.

إن إعادة النظر في فحوى مقولة "الحق واحد وهو مع فرقة واحدة بعينها"، يُعدّ من المقدمات التأسيسية لفهم أصول المشكلة التي تعود إلى أنماط من التفكير الأحادي والإطلاقي، الذي يغلب على عقول معظم الناس. إن الاغترار بالحق يمثل منزعاً خطيراً يقع فيه أتباع الفرق، من الذين انقطعت همّتهم عن الوصول إلى غير ما بين

^{٨٠} الشهرستاني. موسوعة الملل والنحل، مرجع سابق، ص ١٩.

^{٨١} المرجع السابق، ص ٢٠.

^{٨٢} الأصفهاني، الراغب. المفردات في غريب القرآن، استنبول: دار قهرمان للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، ص ٢٩٤.

أيديهم من المعرفة، وهؤلاء يقعون بقصد أو دون قصد في تقديس آرائهم ومقولاتهم، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَزَّزْهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (آل عمران: ١٤).

ومن يتعمق في دراسة تاريخ المعتقدات الدينية عند الشعوب لا يكاد يشك في أن المعتقدات الدينية يمكن أن تتأثر في تشكيلها وتطورها بأنماط تفكير الإنسان وظروفه الاجتماعية، فالإنسان المتدين ليس استثناء فوق التاريخ عندما يقبل بما بين يديه من عقائد وتعاليم، فهذا شأن عموم أتباع المعتقدات والفرق. ونستطيع أن نتلمس في سيرة الإمام الأشعري شيئاً من ذلك التشكّل، فهو الذي بقي قرابة أربعين سنة على مذهب المعتزلة ثم تحول إلى مذهب أهل السنة، كان يعتقد أنه على (الحق) قبل تحوله وبعده، كما أن ما اعتقده من الحق والصواب بعد خروجه عن المعتزلة لم يكن مباحيناً في جوهره للحق الذي مات عليه الزمخشري أو القاضي عبد الجبار.

وخلافاً للنزعة الوثوقية الإطلاعية، التي تغطي على كثير من الكتابات المعاصرة، فإن إعادة النظر في تصوراتنا المسبقة والشائعة للفرق المخالفة من شأنه أن يدفعنا إلى دراسة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى الاختلاف فيما بينها، أما النزعة الوثوقية التي لا ترى في الأشياء غير تصورات مسبقة فترى إعادة النظر في تلك التصورات أمراً مخالفاً للإيمان الجازم.

يمثل الشك العلمي منطلقاً أساسياً لدراسة الفرق بعيداً عن النزعة الوثوقية التي لا تفسح المجال أمام إعادة النظر في القضايا الخلافية، ولا تطرح أسئلة جديدة، وإن طرحت فإنها في الغالب لا تنتظر الإجابة من غيرها.

ليست دراسة الفرق الإسلامية دراسة منجزة قد جفت فيها الأفلام، كما أنها ليست حكرّاً على كتابات السابقين التي أحالها البعض إلى نصوص قطعية لا تقبل النقاش، إن ما يلزمنا في دراسة الفرق المزيد من التساؤلات والشكوك العلمية المنهجية، وليس المزيد من النزعات الوثوقية الإقصائية؛ فشكّ العالم الباحث، وليس يقين الجاهل الساذج، هو الكفيل بإعادة النظر في تلك الأحكام التي صاغها أتباع كل فرقة عن غيرهم وسجنوا أنفسهم فيها. ولا يعدّ هذا المنهج منهجاً تشكيكياً عبثياً، وإنما هو

منهج إنسانيً اجتهاديً يحترم عقل الإنسان وسعيه إلى بلوغ الحق، وهو ينطلق من التواضع أمام الحقيقة والصدق مع الله، فعدم القطع ببلوغ النجاة هو ما يرشد الله إليه رسوله: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعَايِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (الأحقاف: ٩) ويقول النبي ﷺ: "قاربوا، وسددوا، واعلموا أنه لن ينجو أحدٌ منكم بعمله، قالوا: يا رسول الله، ولا أنت؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل."^{٨٣}

إن معظم الدراسات والكتابات حول الفرق قد طغت عليها النزعة الجدلية التحريضية، التي تسعى إلى تقويض عقيدة الآخر وإفحامه وتأييسه من أتباع مذهبه، أكثر من حرصها على بناء منهج موضوعي في دراسة الملل والنحل، من شأنه أن ينهض بالأمة، ويقدم أنموذجاً للمعرفة التوحيدية. ومن هنا فإن الشك في كفاية ما كُتب في الفرق الإسلامية هو أمر ضروريٌ للباحث الموضوعي في الفرق الإسلامية حتى نستطيع الخروج من هذه الأزمة.

وليس المقصود بهذا الكلام تبسيط الاختلافات والمشكلات، أو إلغاء النقد والتناصح بين أتباع الفرق المنتسبة إلى الإسلام، فالأخطاء والانحرافات موجودة، والأمة الراشدة لا تستغني عن الإصلاح والتقويم في كل مراحل وجودها.

سادساً: وحدة الأمة مقصد من مقاصد الشريعة

إذا كانت الشريعة كما يقول ابن القيم "مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومصالحٌ كلها، وحكمةٌ كلها."^{٨٤} فإن وحدة الأمة وعلاج فرقتها هي مصلحة جامعة لمنافع كثيرة، فيها من الحكم والرحمة ومصالح العباد ما لا ينكره عاقل.

كما تتضمن وحدة الأمة درءاً لمفاسد عظيمة، ورفعاً لضرر كبير يلحق بالأمة المقسمة المتنازعة، وحفظاً للأمة ولدينها من التفسخ والانقسام، وعصمة لدماء أبنائها، وتوجيهاً لعقولهم وطاقاتهم إلى ما يخدم البشرية ويحفظ مقوماتها الروحية والمادية.

^{٨٣} مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج ١٧، ص ١٦٠.

^{٨٤} ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ج ٣، ص ١٤.

وإذا كانت المصالح الكلية معاني تنطوي عليها أحكام الشريعة، فإن وحدة الأمة تمثل أحد تلك المعاني العظيمة التي تنطوي عليها أحكام الشريعة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ هَذِهِ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: ٥٢) ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣) ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمْ وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٦)

والوحدة -بذلك- مقصد كلي، يعود نفعه على عموم الأمة، وإذا كان المقصد الأعظم لإرسال النبي كما صرح به القرآن هو الرحمة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧) فإن ترك التنازع والخصام بين المسلمين هو إقامة للرحمة الإلهية في واقع الأمة الإسلامية بشئ طوائفها ومذاهبها.

وتتحلى النظرة المقاصدية التوحيدية في موقف هارون -عليه السلام- وفقهه التوحيدي، عندما قدّم مصلحة وحدة بني إسرائيل على مفسدة تركهم لانحراف عقيدتهم وعبادتهم العجل، وقد ظهر هذا في سؤال موسى له: ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۖ أَلَا تَتَّبِعُنِي أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ۚ﴾ (١٣) قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِحِجَّتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ (طه: ٩٢-٩٤)

وفي هذا المعنى جاء عن النبي ﷺ قوله: "ألا أخبركم بأفضل درجة من الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: صلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة".^{٨٥} فالتقريب بين المسلمين ولم شملهم مُقَدِّم على الصلاة والصيام والصدقة، وهو العبادة العظمى التي ينبغي أن يقيمها المؤمنون، ويتنافس في تحقيقها المتنافسون. ولا تقوم مقاصد الشريعة الخمسة المعروفة إلا إذا كان المسلمون أمة واحدة وجسداً واحداً، فالحفاظ على الدين والعقل والمال والنفس والنسل لا يتحقق في أمة متفرقة متنازعة. قال ابن تيمية بعد أن ذكر عدداً من الآيات الداعية إلى الجماعة وإلى نبذ الفرقة: "وهذا الأصل العظيم، وهو الاعتصام بحبل الله جميعاً، هو من أعظم أصول الإسلام، ومما عظمت وصية الله تعالى في كتابه، ومما عظم ذمة لمن تركه".^{٨٦}

^{٨٥} المباركفوري. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، مرجع سابق، ج٧، ص ٢١١، ٢١٢.

^{٨٦} ابن تيمية. الفتاوى، مرجع سابق، ج ٢٢، ص ٣٥٩.

وإذا كانت الحكمة من التعارض بين النصوص كما يقول ابن رشد "لم يأت عبثاً، بل كان مقصوداً من الشارع؛ لكي يوحى إلى العلماء القادرين على فهم الكتاب والسنة فهماً صحيحاً بالحل الذي يجب أن يذهب بالشبهة."^{٨٧} فينبغي أن نرى الحكمة من الاختلاف بين الفرق ضمن سياق تلك الحكمة من الاختلاف في فهم مغزى التعارض الظاهر بين بعض النصوص الشرعية. وكما يجب على المفسر والفقيه أن يبذل غاية جهده في التوفيق بين النصوص مهما كان افتراق ظاهر ألفاظها، فإنه يجب على الأمة جميعها البحث عن صيغة إصلاحية توفيقية، تحفظ للأمة وجودها، وتعيد إليها وحدتها مهما كان ظاهر اختلافها.

سابعاً: الفرق الإسلامية بين النظرتين التوحيدية والتفسيرية

١. أبرز سمات النظرة التوحيدية لدراسة الفرق الإسلامية:

أ. المراجعة النقدية للذات:

من المضامين العميقة للتوحيد أنه جعل الحق طريقاً ونهجاً يسعى الإنسان فيه إلى طلب الحق والهداية في كل حين: "اهدنا الصراط المستقيم"، فالحق ليس مفردة بسيطة، ولا صورة ذهنية محدودة، إنما هو بناء فكري "طوري"، وصيرورة معرفية ترتقي بالإنسان إلى الأعلى والأمثل، وهذا المعنى القرآني للحق يحفز في الإنسان المراجعة الدائمة لمواقفه وتصوراتهِ حيال ذاته أولاً وتجاه أخيه ثانياً.

وبناء على هذا المعنى ينبغي على كل مثقف مسلم، من أي فرقة كان، أن يراجع موقفه وتصوراتهِ من فرق المسلمين في ضوء الفهم الأحسن والأعمق لرسالة التوحيد، الذي يحث على وحدة الأمة ونبذ الفرقة بين أبنائها. كما يجب على حكماء المسلمين، من أي فرقة كانوا، الخروج من إطار مركزية الطائفة المعصومة إلى أفق التفكير الاجتهادي الجماعي، الذي يضع مصلحة الأمة في مقدمة أولوياتهِ. كما يجب عليهم

^{٨٧} ابن رشد، أبو الوليد. مناهج الأدلة في عقائد الملة، تحقيق: محمود قاسم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤، ص ١١٨-١٢٠.

إعادة النظر في المرويات التي تتعلق بالفرق الإسلامية، لا سيما تلك التي تذكر فرقاً بعينها، خاصة أن عموم هذه الروايات قد جاءت بعد ظهور الفرق الإسلامية.

ب. الانطلاق من القطعيات:

الانطلاق مما يتفق عليه معظم علماء الأمة الذين يقرّون العقائد بالنصوص قطعية الثبوت والدلالة، لا أن تقرر الفرق المختلفة مواقفها من غيرها في النجاة والهلاك انطلاقاً من مرويات ظنية الثبوت، أو من معاني ظنية الدلالة، تحتل الاختلاف؛ لأن في ذلك زيادة في النزاع والبغضاء بين أبناء الأمة.

- إصلاح النفس أولاً:

البدء بإصلاح النفس هو أساس قرآني للتغيير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١) فالبدء بتغيير واقع الفرقة بين المسلمين لا يبدأ من الطعن واللعن والبحث عن السقطات والهفوات، وإنما من إصلاح النفس وتقويم اعوجاجها، والحكمة من ذلك هي تقديم النموذج الأسمى ليكون أسوة للناس أجمعين.

- النصح وليس الوصاية:

النصح وعدم ادعاء الوصاية على الآخرين يقرب بين قلوب المؤمنين، وإذا كان رسول الله ذاته ليس له إلا النصح والتذكير كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ (الغاشية: ٢٢)، وقوله: ﴿ثُمَّ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥) فكيف يحق لمن دونه من الخلق أن يدعي الوصاية على أحد؟! وحتى إذا ما رفض الآخرون النصح فينبغي أن لا يُنصَّب المؤمن نفسه قاضياً عليهم: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمِمَّا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٥٢) ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَلُونَ عَنْهَا كَانُوا يَمْبُلُونَ﴾ (البقرة: ١٣٤).

فالقرآن قد نهانا عن الخوض في حقائق إيمان من سبقنا من أتباع الأنبياء السابقين، أو أن نُنصَّبَ أنفسنا أوصياء للحكم عليهم بالنجاة أو الهلاك، فالأولى أن لا نخوض

فيما كسب غيرنا من أتباع الفرق الإسلامية، ولا ندعي الوصاية عليهم، وإنما نتوقف عند تقديم النصيحة لهم بعد مراجعة صادقة لما كسبته أيدينا نحن أولاً.

— المساواة وعدم ادعاء الخصوصية عند الله:

ينبغي للمسلم أن لا يدعي التفرد بالحق من دون الخلق؛ لأن ذلك ينطوي على إعادة إنتاج عقيدة (شعب الله المختار)، الذين يعتقدون أنه يحق لهم ما لا يحق لغيرهم ﴿نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ﴾ (المائدة: ١٨) فالله عز وجل قد جعل لمن يدعى القرب منه شروطاً، كما في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠) فالخيرية ليست مقرونة بأمة معينة أو بطائفة مخصوصة، وإنما هي جملة من الأعمال والأخلاق التي يعيشها الإنسان. وادعاء النجاة دون الناس ليست ادعاء ولا استحواداً على الحق؛ لأن ذلك أدعى إلى إبعاد الآخرين وتأسيسهم من سعة رحمة الله، فالخير مَنْ كان خيره للناس، والأولى بالنجاة هو من يحب النجاة لغيره كما يحبها لنفسه، فالخيرية على قدر العطاء والتماس العذر للآخرين، واللام في قوله تعالى (خير أمة أخرجت للناس) خير دليل على ذلك.

— الوحدة هي الأصل:

الانطلاق من "الوحدة الأصلية" يمثل قاعدة أساسية للتقريب بين المختلفين، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ (يونس: ١٩) وقال على وجه الخصوص لعباده المؤمنين: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠) وهذه الآية لا تدع مجالاً للشك في أن الوحدة هي التمثل الأعظم لمعنى الأخوة بين المؤمنين، ويترتب على هذه القاعدة أن لا نبدأ من سوء الظن في نوايا الناس ودوافعهم، فالإنسان لا يفعل الشر ولا يقصده إلا مشتبهاً أو عن غير قصد في أغلب الأحيان.

— التحرر من الجهل والتقليد:

ضرورة تحرر المسلم من التقليد والجهل حتى يستطيع فهم حقيقة غيره على ما هي عليه في الواقع، لا بما وجد عليه طائفته من تصورات جاهزة تجاه غيرها من طوائف

المسلمين: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آيَاتًا﴾ (البقرة: ١٧٠) ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ (الزخرف: ٢٢).

٢. أبرز سمات المنهج التفسيري في دراسة الفرق:

أ. البحث عن كلمة السوء:

خلفاً لما أرشد القرآن المؤمنين إليه من الدعوة إلى "الكلمة السَّوَاء" حتى مع غير المسلمين من أتباع الأنبياء السابقين كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَأْهَلُ الْكِتَابُ مَعَنَا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ﴾ (آل عمران: ٦٤) فإن أتباع الاتجاه التفسيرية يبحثون عن "كلمة السَّوَاء" بين أتباع أمة التوحيد، فتجدهم يُعمِّمون الأحكام، وينتقون الأقوال الشاذة للخصوم، يقول الإمام الصنعاني: "من يشتغل بتعداد الفِرَق المخالفة لما هو عليه، ويعمد إلى ما شذَّت به من الأقوال فينقله عنها؛ ليبين بذلك أنها هالكة لاعتمادها تلك الأقوال، وأنه ناجٍ بخلوصه عنها، ولو فتش ما انطوى عليه لوجد عنده من المقالات ما هو أشنع من مقالات مَنْ خالفه".^{٨٨}

ومن الأمثلة الواضحة في البحث عن السِّقَطَات والثغرات في كتب الخصوم تلك الروايات التي تتحدث عن نسخ اللفظ القرآني في بعض كتب الحديث عند أهل السنة، أو الروايات التي تتحدث عن مصحف فاطمة في بعض كتب الشيعة.

ب. الاستهانة والاستخفاف بالآخر:

يقول حجة الإسلام الغزالي: "أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحري والإدلاء (التحدي والإذلال)،^{٩٩} ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة..."^{٩٠}

^{٨٨} الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص ٧٨.

^{٨٩} من الواضح أن ثمة تصحيحاً في هاتين الكلمتين، والصواب هو (التحدي والإذلال) كما أشار إلى ذلك الشاطبي في استشهاده بهذا النص في كتابه:

- الشاطبي. الاعتصام، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٣٢.

^{٩٠} الغزالي، محمد بن محمد. الاقتصاد في الاعتقاد، ضبطه: موفق جبر، سوريا: الحكمة للطباعة والنشر، ص ٣١.

ت. الفهم الذري للنصوص:

وتتجلى هذه المشكلة من خلال التعامل مع كل نص أو رواية في كتب الخصوم على أنها تمثل المذهب كله، دون وضعها في سياقها، أو مقابلتها بالنصوص الأخرى المتعلقة بالموضوع ذاته في سائر كتبهم.

ث. تضخيم الأسباب العقدية للاختلاف وإغفال الأسباب الأخرى:

تضخيم الأسباب الدينية والعقدية للاختلاف يزيد من حدة الافتراق، ويضلل العقول بعيداً عن معرفة الأسباب المختلفة للصراعات والاختلافات بين الناس، ولا سيما الأسباب السياسية التي يقول الشهرستاني فيها: "وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة؛ إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلَّ على الإمامة في كل زمان".^{٩١}

ج. عدم التفريق بين الأصل الديني والأصل المذهبي:

التفريق بين الأصل الديني العام والأصل المذهبي الخاص يمثل أساساً لصياغة مفهوم صحيح للاختلاف يقرب بين المسلمين،^{٩٢} فالاعتقاد بإمامة آل البيت عند الشيعة - على سبيل المثال - ينبغي أن لا يُعدَّ أصلاً دينياً عاماً، يخرج من لا يقرّ به عن جملة الإسلام والتوحيد، كما أن عدم الاعتقاد برؤية الله يوم القيامة لا يخرج غير أهل السنة عن التوحيد.

ح. المفهوم الضيق للاختلاف:

إن النظر إلى تعدد الآراء بين الفرق الإسلامية من خلال مفهوم الاختلاف المذموم عوضاً عن نبذ الاختلاف، قد كَرَّسَ فُرقة الأمة وتفككها، الأمر الذي ينه العقلاء من هذه الأمة إلى إعادة النظر في مفهوم (الخلاف المذموم) في ضوء الأصول العامة التي تستوعب جُلَّ الفرق والمذاهب الإسلامية، لا أن يكون (الخلاف المذموم) صيغة

^{٩١} الشهرستاني. موسوعة الملل والنحل، مرجع سابق، ص ٦.

^{٩٢} الدوري. العقيدة الإسلامية ومذاهبها، مرجع سابق، ص ١٧٧.

مذهبية وطائفية تقطع الطريق أمام أية مراجعة جادة لإعادة النظر في مواقف الفرق تجاه بعضها. ومما جاء في هذا السياق كلام ابن تيمية عن الاختلاف بين الفرق: "وإن كان بعض ذلك (الاختلاف) مغفوراً لصاحبه؛ لاجتهاده الذي يغفر فيه خطؤه، أو لحسناته الماضية، أو توبته، أو لغير ذلك."^{٩٣}

لا يمكن للباحث المنصف أن يصف كل اختلاف في العقائد بأنه اختلاف مذموم، فالصحابية والسلف قد اختلفوا فيما بينهم في أمور عقدية، مثل رؤية النبي ﷺ ليلة المعراج، وعذاب الميت ببكاء أهله عليه، إلخ. كما اختلف علماء أهل السنة حول تعريف الإيمان وزيادته ونقصانه، واختلف الإمام أحمد مع الشافعي في مسألة تكفير تارك الصلاة، وغير ذلك من القضايا.

يذهب ابن تيمية إلى أن الاجتهاد قد وقع لكثير من سلف الأمة في مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة.^{٩٤} فإذا كان ذلك الاختلاف بين سلف الأمة لم يؤدِّ إلى تكفير بعضهم، فإن هذا يدعونا إلى الكفِّ عن اتهام فرق المسلمين بالكفر والضلال. فالاختلاف المذموم هو الاختلاف الذي ينتهي إلى التنازع والتفرق مهما كان موضوع الاختلاف فقهيّاً أم عقديّاً نظريّاً أم عمليّاً، دينياً أم دنيوياً، فليست العبرة بموضوع الاختلاف بقدر ما هي عاقبة الاختلاف وأثره.

خاتمة:

يلاحظ الدارس لحديث (افتراق الأمة) اضطراب روايات الحديث، وعدم خلو رواية من رواياته من رواة ضعفاء أو مجهولين، ناهيك عن مخالفة معناه لظاهر الصفات القرآنية التي وصف الله بها أمة محمد ﷺ من وسطية وخيرية ودعوة للكلمة السّواء، كما أن واقع الفهم العام لهذه الرواية وتوظيفها الإقصائي قد أسهم في تكريس فرقة الأمة، وزيادة تعصب كل فرقة لذاها، ورميها لغيرها بالكفر والهلاك.

^{٩٣} ابن تيمية. الفتاوى، مرجع سابق، ج ٢٢، ص ٢٦٠.

^{٩٤} المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٤٨.

إن اختزال أسباب الصراع بين الفرق الإسلامية إلى صراع بين الحق (الفرقة الناجية)، والباطل (الفرق الهالكة)، قد أدى إلى إغفال الكثير من الحقائق الإنسانية والسياسية والحضارية، فهذه الثنائية القطعية قد حولت الفرق الدينية بكافة أشكالها إلى نقائص حدية، تُسوِّغ الصراع، وتُقوِّض وحدة الأمة ورسالتها التوحيدية الربانية. ولقد تجاوز حديث افتراق الأمة (على الرغم من مشكلة صحته) في كثير من قراءاته القديمة والجديدة الأسس العقدية والقيم الأخلاقية القرآنية التي تبحث على فهم أسباب الافتراق، والحكمة من الاختلاف بين الناس في ضوء الرحمة الإلهية للخلق كلهم.

إن القراءة التوحيدية لحديث (افتراق الأمة) يقتضي العمل على امتثال ما جاء في الآيات القرآنية من نهي عن التنازع والافتراق، ودعوة إلى الإصلاح والاعتصام بحبل الله وإنصاف الخصوم، والحث على الصدق والنزاهة في فهم أسباب النزاع والاختلاف وتحليلها وعلاجها، والتعرف على السنن التي تحكم استمرار الافتراق وشدته، والظروف التي تخضع لها عملية النزاع بين المفرقين. فلم يجعل الله لفرقة من الفرق الإسلامية حقاً في شق صفوف الأمة أو تكريس فرقتها، فالفرق الإسلامية جميعها لا تخرج على قانون الثواب والعقاب الإلهي العادل.

إن من مقتضيات رسالة الإسلام أن تكون الأمة الإسلامية (رحمةً للمسلمين) حتى تكون (رحمة للعالمين)، وهذا لن يتحقق إلا بإقامة العلماء فقهاً للاختلاف: عنوانه الوحدة، وغايته الرحمة، وأدواته المراجعة ونقد الذات.